الجامعة الجزائرية و مسيرة البحث العلمي: تحديات و آفاق

د.كبّار عبد الله
جامعة قاصدي مرباح- ورقلة(الجزائر)

Résumé:
Le present article est centré sur la discription et l'analyse de la situation de la recherche scientifique en Algerie notament il aborde les différentes difficulties qui ont participé à dimunier l'éfficacité de la recherche scientifique dans notre pays, enfin on a met l'accent sur quelques suggestions pour dépasser la crise.
Mots clefs: la Recherche scientifique,l'Algerie,l'université,la stratigie,la crise.

ملخص:
لقد أردت من خلال هدا المقال توصيف و تحليل واقع الجامعة و البحث العلمي في الجزائر و الأسباب الكامنة وراء تردي فعالية البحوث العلمية الأكاديمية في بلادنا، كما إقترحت أفكارا من أجل الخروج من هذه الأزمة التي تعاني منها كثير من الجامعات و الأساتذة و الفضاء الجامعي بصفة عامة.
الكلمات المفتاحية: البحث العلمي – الجزائر– الجامعة – الإستراتيجية – الأزمة.

مقدمة:

لا شك بأن البشرية قد تطورت عندما اعتمدت على تبني المنهج العلمي في تقصيها وفهمها للظواهر حيث نجد بأن جميع الحضارات القديمة قد أسهمت في دفع عجلة العلم إلى الأمام بدءا من الحضارة الفرعونية مرورا بالحضارة العربية الإسلامية و وصولا إلى الحضارة الغربية الحديثة.

وفي الجزائر التي تأسست فيها أول جامعة في عهد الاستعمار الفرنسي و المعروفة بجامعة الجزائر سنة 1909 حيث أنها مرت بفترات زاهرة غير أنها لم تلبث طويلا وإنحدر أدائها بشكل مريع خاصة في مجال البحث العلمي، ولتناول هذا المشكل قمت بإعداد هذا البحث بناءا على الإشكالية التالية:

ماهي الشروط الموضوعية التي يمكن بواسطتها دفع عجلة البحث العلمي في الجزائر لتتماشى مع متطلبات التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي تعرفها البلاد؟

إن الهدف من هذا البحث هو التعرض لأهم العناصر والشروط الموضوعية لإحياء فكرة تبني مشروع وطني طموح لتعزيز مكانة البحث العلمي في بلادنا ولتشجيع المجتمع العلمي في الجزائر من أجل الإهتمام بوثيرة الدراسات والبحوث العلمية الميدانية بغية إحياء ثقافة البحث العلمي الأكاديمي في الجزائر وتثمينه تمهيدا لبناء علاقات ثقة ومصالحة مع المجتمع والدولة على حد سواء وذلك من أجل فهم الواقع المعيش والعمل على المشاركة البناءة في إكتشاف المشكلات الراهنة و إيجاد الحلول الواقعية لها [1].

ا- الجامعات والبحث العلمي ومسيرة المعرفة والتجديد:

1- الجامعات مهد المعرفة والعلوم: ما من شك بأن العلم والمعرفة قد عملا على تحرير الإنسان من ربقة العبودية و الخضوع للطبيعة التي كان يخشاها كما أنه عبدها وقد تجسد ذلك من خلال التماثيل التي أوجدها لها ومارس لها بعض الطقوس في شكل عبادات لإعتقاده بأن هذا كفيل بإرضائها كي لا تغضب وتثور، ولكن ما إن إكتشف بأن له عقلا يميزه عن بقية الكائنات والذي يستطيع به إنتاج العلم والمعرفة الشاملة، سعى إلى الإستزادة من العلم ليكتشف حقائق الموجودات فانشأ المدارس وطورها للقيام بهذه المهمة الراقية، حيث نجد بأن المسلمين كانوا من السباقين في هذا المجال بحيث عهد للمساجد بلعب هذا الدور الحيوي مند تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، حيث قامت بتدريس العلوم الشرعية ومن بعدها العلوم الطبيعية وبهذا كانت بمثابة نقطة إنطلاق تأسيس للجامعات وباستحقاق تام، وفيما يخص أقدم جامعة أنشئت عبر التاريخ فتذكر بعض الموسوعات بأنها تتمثل في جامعة القرويين بالمغرب التي أسست سنة 859 م[2] تلتها جامعة الأزهر الشريف سنة 972م، ثم الجامعة المستنصرية التي أسسها الخليفة العباسي المستنصر بالله سنة 1226م، غير أن إحدى البعثات الأثرية العلمية البولونية العاملة في مصر أطلعتنا بإكتشاف آركيولوجي مفاده بان أقدم الجامعات قد وجدت في مدينة الإسكندرية والتي يعتقد بأنها تأسست قبل ميلاد المسيح عليه السلام بحوالي خمسة قرون وكانت بجوارها في نفس المدينة مكتبة ضخمة المشهورة بمكتبة الإسكندرية حيث ذكر المؤرخون القدامى بأنها أحرقت بأكملها[3]، أما أقدم جامعة وفقاً للمعايير الحديثة هي جامعة Stadium University البريطانية والتي تم إنشاءها في القرن الثالث عشر ميلادي 13م.

ويمكننا القول بأن الجامعات قد لعبت مند القدم دورا رئيسا في إمداد المجتمع بالكوادر العلمية المؤهلة ولا تزال، بالإضافة إلى الكشوف التي طورت مجرى الحياة الإنسانية من الوضعية البدائية إلى وضعية الحداثة ثم ما بعد الحداثة، ونظام القرية الكونية وعولمة الاقتصاد وظهور ما يسمى بالإنسان التقني الذي يعيش في عصر ثورة المعلوماتية والإنترنيت.

2- البحث العلمي ودوره في نهضة الجامعات:

يعد البحث العلمي مسلكا ينتهجه الإنسان ليتعرف على ذاته وعلى الكون الذي يعيش بين أطرافه، وكما ذكرنا سابقا فإن العلماء المسلمين كانت لهم إسهامات في وضع معالم البحث العلمي على أسس منطقية بحيث مزجوا بين التأمل العقلي والتجريب الميداني والمنهجية الصارمة.

كما نجد أن مصطلح البحث العلمي يتكون من كلمتين: بحث بمعنى تتبع، سئل، تحرى، تقصى، حاول وطلب[4] وبهذا يكون معنى البحث طلب وتقصي حقيقية من الحقائق أو أمر من الأمور يتطلب التفكير والتأمل.

أما العلمي: هي كلمة منسوبة للعلم والذي يعني المعرفة والدراية ومعرفة الحقائق.

وبهذا يتبن لنا بأن علاقة البحث العلمي بالجامعات كعلاقة الأكسجين بجسم الإنسان، فبدون بحث علمي جاد سيؤول مصير الهيئات الجامعية لا محالة إلى الشلل و الركود، ولقد أدرك كثير من الساسة والحكام أهمية العلم والبحث العلمي لنهضة شعوبهم من أجل نهضة أوطانهم، فمثلا تذكر لنا بعض المصادر بأن إمبراطور اليابان "هيرو هيتو" أوصى إبنه قائلا"....لا مستقبل لليابان إلا في العلم...إن معركة الحياة الحقيقية هي معركة علمية، ومن أجل الفوز فيها

لا بد لنا من تجنيد كل طاقات اليابان..."[5] حيث أدرك الابن الدرس جيدا و قد سعى لإشراك جميع أبناء الشعب الياباني في هذه العملية التي رفعته في النهاية إلى مصاف الشعوب التي تحظى بالإحترام والتقدير.

3–الجامعات والتكنولوجيا:

لقد شهدت العلوم قفزة نوعية للأمام لأنها كانت بسيطة في البداية ثم تطورت وفقا لحاجيات الإنسان وتقدم الحضارة، وتعتبر التكنولوجيا اليوم بمثابة أعلى ما وصل إليه الإنسان في مجال البحث العلمي، وتعرف التكنولوجيا"... بأنها دراسة الوسائل والإجراءات والمناهج المستعملة في مختلف الفروع الصناعية ..."[6] بينما تعرف تقنيا بأنها دراسة طرق الإنتاج والتي يتم من خلالها تحويل المواد الأولية الخام، إلى نواتج مصنعة بتكلفة اقتصادية وأمنية أقل.

ونحن نعلم بأن الدول المتطورة تسعى جاهدة لإكتساب تكنولوجيات متفوقة بهدف تحقيق فجوة معرفية وتقنية بينها وبين الدول الأخرى كما تفعل إسرائيل مع جيرانها العرب، وكذا بالنسبة للهند التي استطاعت مؤخرا تصدير ما يناهز 03 مليار دولار من المنتجات التكنولوجية المعلوماتية، ونفس الشيء ينطبق على إيرلندة، ودول جنوب شرق آسيا ودول أخرى ناشئة.

وقد برز دور الجامعات بالتعاون مع البنتاغون الأمريكي في إبتكار شبكة الانترنت العملاقة التي عدت كأكبر إختراع في مجال المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، حيث بزغت فكرتها الأولى انطلاقا من معهد ماساشوستس بقيادة "أ.ر.لكلايدر"، وجهود العالم الفيزيائي "تيم بار نزلي" الذي أقنع إدارة مركز "سيرن" للعلوم النظرية بسويسرا بشراء شبكة "الميلي نات" التي كانت تحت تصرف البنتاغون(وزارة الدفاع الأمريكية) وتحويلها فيما بعد إلى أكبر شبكة في العالم لربط الحواسيب مع بعضها البعض عبر الكرة الأرضية[7].

إننا نلاحظ من خلال هذه النماذج المذكورة كيف أن الجامعات وعن طريق البحث العلمي إستطاعت أن تبتكر إختراعات ذات بعد عالمي وإستراتيجي مؤثر للغاية.

4- الجامعات والبحث عن الثروة:

إن تحسين الوضعية الإقتصادية للشعوب كانت ولا زالت شغل العديد من الفلاسفة والمفكرين، فماركس أسس نظريته الشهيرة على ركيزتين وهما البناء الفوقي الذي يعني الدين والأيديولوجيا والأفكار والبناء التحتي الذي يعني الثروة والمال، بحيث إعتبر بأن تطور البشرية قد حدث بسبب صراع الطبقات وبالتحديد بين قوى الإنتاج (العمال) ومالكي وسائل الإنتاج (البرجوازية) كما أن إنتشار النظام الرأسمالي في العالم يعود حسب ماكس فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستانتية" إلى جهود الشعوب البروتستانتية التي مجدت العمل والكسب وجمع الثروة، ولعل هذا ما حدى بهذه الشعوب خاصة الانجلوساكسونية لإحتلال مناطق واسعة من العالم، ولا ننسى بأن عدد لا بأس به من الحروب التي اندلعت مؤخراً كانت تهدف للسيطرة على ثروات العالم النامي كما حدث للعراق الذي غزته أمريكا سنة 2003 بغية الاستحواذ على ثروته النفطية باعتباره ثالث أكبر إحتياطي في العالم.

إننا نعتقد بأن مسألة البحث والتطوير كانت محط إهتمام كبار رجال الأعمال ومنذ زمن بعيد لعلمهم بأن تمويل الأبحاث العلمية ودعم المخترعات وكذا رعاية العقول الموهوبة هي مفتاح تحقيق الثروة، كما أن كبرى الشركات الصناعية العالمية اليوم تقوم بدفع مبالغ ضخمة لتطوير الأبحاث من أجل تحقيق أكبر المبيعات في العالم.

كما لا ننسى بأن هناك تجارب علمية إنطلقت من رحم الجامعات ومكنت أصحابها من أن يصنعوا لأنفسهم مكانة في عالم الثروة والمال، ويعود ذلك للبحوث الحديثة التي إستخدموها، فهذا "سيرجي برين ولاي بيدج" اللذين كانا طالبين في مرحلة الدكتوراه بجامعة "ستانفورد" حيث أنشأ محرك للبحث في شبكة الانترنت المعروف بـ Google سنة 1988 وعندما قاما بطرح أسهم هذا المحرك في "بورصة ناسداك" حققت في شهر أوت 2004 ما يفوق 20 مليار دولار، وفي شهر فبراير 2005 بلغ رأسمالهما 55 مليار دولار بحيث تفوقت شركة "غوغل" على التقييم المالي لشركة

"جنرال موتورز" و "فورد" مجتمعين، وهذا ما ولد إنطباعاً بأن محركات البحث على شبكة الانترنيت قد تفوقت على محركات السيارات والديزل[8].

II- واقع البحث العلمي في الوطن العربي والجزائر:

1- إطلالة على واقع مسيرة البحث العلمي في الوطن العربي:

لقد قدمت الدول الإسلامية رجالا أفذاذا من رجال العلم وفي مجالات شتى، كما شهدت جامعات ذلك الزمان نهضة فكرية منقطعة النظير، أما في عصرنا الحالي فإن المعادلة قد إنقلبت رأسا على عقب لأن غالبية الجامعات الإسلامية ما زالت بعيدة كل البعد عن أداء رسالتها العلمية، ففي أحدث تصنيف لأحسن خمس مائة (500) جامعة في العالم وفق شروط محددة نشرته إحدى الصحف العالمية مؤخراً تبين وللأسف الشديد بأن أي جامعة عربية لم يتم إدراجها في هذا التصنيف، هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على الوضعية الكارثية التي تعرفها مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ومنها الجزائر، هذا إذا تتبعنا واقع نشوء الجامعات في العالم العربي نجد بأن تأسيس الجامعات بشكلها الأكاديمي الحديث قد شرع فيه منذ النصف الثاني من القرن الماضي بحيث تم تأسيس الجامعة الأمريكية في بيروت سنة 1866م وجامعة الجزائر سنة 1909 وجامعة دمشق في 1923 وجامعة القاهرة المصرية فقد تأسست سنة 1925[9].

أما عن حال البحث العلمي في الدول العربية فحدث ولا حرج، ووفقاً لمعهد المعلومات العلمية العالمي فإن الوطن العربي الذي يبلغ مجموع سكانه 280 مليون نسمة خلال الخمس سنوات الأخيرة لم ينتج من الأوراق العلمية المنشورة سوى ما بين 00% و 0.3% بمجموع 0.3% مقارنة بحصة الاتحاد الأوروبي التي بلغت 37% والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثلت في 34% ودول آسيا والمحيط الهادي بـ21% والهند بـ 2.2% وإسرائيل بـ 1.3% والتي يبلغ مجمل سكانها 06 مليون نسمة فقط[10].

أما عن قضية تمويل الأبحاث فهي ليست أحسن حالاً من سابقتها بحيث تشير بعض الإحصائيات أن مجمل إنفاق الدول العربية على البحث العلمي يتراوح ما بين 0.1% و 0.2% من مجموع الدخل الوطني الخام لهذه الدول وترى بعض الإحصائيات الأخرى بأن النسبة الحقيقية تمثلت في 04‰ (أربعة في الألف) مقارنة بجزيرة كوبا التي تنفق لوحدها ما نسبته 1.3% واليابان 3% من دخلها الوطني[11].

أما فيما يخص المشتغلين بالبحث العلمي من علماء وباحثين أكاديميين مقارنة بعدد السكان نجد بأن الهوة كبيرة للغاية، حيث تشير الإحصائيات بأنه يتوفر لكل مليون نسمة من السكان حوالي 318 باحثا فقط بما فيهم أساتذة الجامعات مقارنة بـ 3600 باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة[12] ولنا أن نتصور الوضعية الكارثية التي يعرفها هذا القطاع الحيوي الذي ساعد الآخرين على الرقي بينما تحول إلى سلاح يستعمل ضد الدول والشعوب التي لم تتحكم في زمامه بعد.

2- جهود الجزائر في تحسين وضعية الجامعة والبحث العلمي:

من المعروف أن الجزائر بعد أن نالت إستقلالها من المستعمر الفرنسي سعت مباشرة لتأسيس دولة حديثة مبنية على المعرفة والتحديث لهذا عمدت لبناء المدارس ومراكز التكوين والجامعات وإعادة تسيير الجامعات الموروثة عن المستعمر، ولهذا سعت الدولة إبان السبعينات لتكوين إطارات تقوم بمهمة ترويج مشاريع الثورة الإشتراكية التي تبنتها البلاد آنذاك[13] كما شهدت في فترة الثمانينات إضطرابات تمثلت في ظهور معارضة طلابية يسارية وإسلامية وبربرية، وفي فترة التسعينات عانت الجامعة الجزائرية هي الأخرى من مخلفات العشرية السوداء، كما كان لزاماً عليها مواكبة التغييرات التي عرفها العالم والمتمثلة في العولمة والنظام الدولي الجديد وبالتحديد ما سمي بعولمة الجامعات وهذا ما دفع الوزارة للقيام بإصلاحات لإخراج الجامعة مما آلت إليه.

3- وضعية البحث العلمي في الجزائر إبان التسعينات:

كما هو معروف فإن الجزائر عرفت أزمة أمنية خطيرة في فترة التسعينات والتي سميت بالعشرية الدموية والتي إنتشرت فيها مظاهر العنف والإرهاب وقد حصدت حسب التصريحات الرسمية 200 ألف ضحية وأكثر من 100 مليار دولار أمريكي كخسائر مادية، ولقد مست هذه الأزمة قطاعات كبيرة في البلاد ومنها الجامعات ففي هذه الفترة تم إغتيال عدد لا بأس به من أساتذة الجامعات والإداريين وكذا الطلبة، وهذا ما دفع الكثير منهم للهجرة للخارج للنجاة بالنفس، أما وضعية البحث العلمي فقد كانت مؤسفة للغاية

وقد إنجر عن هذه الوضعية التي مرت بها البلاد آنذاك خاصة في الجانب العلمي ما يلي:

- نقص في إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية.
- قلة تسجيل براءات اختراع جزائرية لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- غياب سياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالوقائع الإنتاجي بسبب غياب التنسيق[14].

4- جهود وزارة التعليم العالي لتنشيط قطاع البحث العلمي:

بعد أن شرعت الجزائر في نهاية التسعينات في إنتهاج سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية من أجل التكفل بضحايا المأساة الوطنية والتي كادت تعصف بالبلاد والعباد في آن واحد، حيث قامت الدولة من جهتها بإصلاحات ومنها ما يخص جانب البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا وقد ظهر هذا في مشروع المخطط الخماسي بدءا من سنة 1998 إلى غاية 2002 الهادف لتحسين وضعية القطاع المذكور وكذا تجسيداً لمقررات القانون رقم: 11/98 المؤرخ في 1998/08/22 الصادر بالجريدة الرسمية، حيث ركز على الإهتمام بتوفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمين نتائجه وتكفل الدولة بدعم المشاريع المتعلقة بهذا الجانب[15] ولضمان تطبيق هذا المخطط الرامي لتحقيق أهداف القانون المذكور آنفا قامت الحكومة بتعيين وزير منتدب لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالبحث العلمي وذلك في شهر أوت 2000 وقد عهد إليه بمايلي:

1- إعداد سياسة وطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والعمل على تنفيذها وذلك بالتنسيق مع الهيئات والقطاعات الأخرى.

2- إعداد الميزانية المالية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتصريف التمويلات.

3- إعداد خطة للاستعمال الحسن للوسائل الوطنية للبحوث والتطوير.

4- إعداد تقرير سنوي عن حصيلة نشاطات البحث العلمي وعرضه على المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني[16].

كما تضمنت المادة الثالثة من هذا القانون تخصيص 30 برنامجاً وطنياً للبحوث التطبيقية خصص منها 20 بحثا لرعاية العلوم والتكنولوجيا من أجل خدمة التنمية الوطنية، وجاءت هذه البرامج للإهتمام بمايلي:

أ/ برامج وطنية للبحث فيما بين القطاعات: كالزراعة، التنقيب، العلوم الأساسية، البيئة، الثقافة والاتصال، التهيئة العمرانية ... الخ.

ب/ برامج وطنية للبحث المتخصص: يشمل مجالات الطاقة النووية، تكنولوجيا الإعلام، الفضاء، واللاسلكيات ...الخ

5- الهيئات والمراكز البحثية الجزائرية الحالية:

لقد تكفلت الدولة سابقاً ولا زالت بالإشراف على البحث العلمي ففي السبعينات عهدت للمحافظة السامية للبحث (HCR) بتسيير مراكز تطوير البحوث، ومنذ سنة 1988 شكلت وكالات ومراكز جديدة بحيث نجد من ضمن هذه الوكالات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ما يلي:

- الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي والأكاديمي.
- الوكالة الوطنية لتطوير البحث في مجال الصحة.
- الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي.

وفيما يخص مخابر البحث على مستوى جامعات الوطن فقد بلغ عددها 542 لغاية سنة 2003 ويعمل بها ما يقارب 11.319 أستاذا باحثاً، وقد أنشئت هذه المخابر للقيام بالمهام التالية:

1- تحقيق أهداف البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في ميدان علمي معين.
2- تنفيذ دراسات وأعمال البحث ذات العلاقة مع موضوع البحث.
3- المساهمة في التحصيل والتحكم في تطوير معارف علمية وتكنولوجية جديدة.
4- المشاركة في تحسين وتطوير تقنيات وطرائق الإنتاج وكذا الأملاك والخدمات.
5- المساهمة في التكوين بالبحث وللبحث وتوزيع نتائج البحث.
6- المساهمة في إرساء شبكات بحث ملائمة[17].

كما أن الوزارة المعنية خصصت مديرية من بين 09 مديريات والمسماة بمديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومن مهامها:

1-تحديد وإقتراح البرامج الوطنية ذات الأولوية الخاصة بالبحث.
2-القيام بدراسات إستشرافية وضمان المتابعة المستديمة للتطوير التكنولوجي.
3-تنفيذ توصيات المجلس الوطني للبحث العلمي وضمان سير أمانته.
4-القيام بتقييم مستمر لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
5-إعداد الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
6-إقتراح تدابير تحفيزية لتثمين نتائج البحث.
7-ضمان التنسيق ما بين القطاعات لنشاطات البحث العلمي[18].

6- الواقع الحالي للبحث العلمي والأكاديمي في الجزائر:

إن الملاحظ لوضعية التعليم العالي والبحث العلمي في بلادنا يمكنه التوصل للإستنتاجات التالية:

أ/ بالنسبة للبحث العلمي:

- رغم وجود عدد لا بأس به من المخابر فإن نتائج البحوث تبقى غير مشجعة كما أنها لا تجد طريقاً لإعلام الآخرين بنتائجها.
- رغم توسع شبكة مراكز البحوث و إزدياد عدد الباحثين إلا أن براءات الإختراع تبقى مخيبة للآمال المنشودة.
- كما يلاحظ عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة المعالم للبحث والتطوير للقيام بنهضة صناعية وتكنولوجية على غرار تجربة كوريا الجنوبية.
- لحد الساعة لم تكتسب الجزائر معهدا للبحث والتطوير ذو سمعة عالمية.

ب/ بالنسبة للتعليم العالي:

- رغم قيام الوصاية بإصلاحات معتبرة إلا أن الجامعة لا زالت تتخبط في أزمات متتالية.
- وجود حركة هجرة كبيرة للخارج لعدة أسباب والتي مست أساتذة الجامعات والطلبة، حيث هاجر منهم عشرة آلاف طالب(10.000) في سنة 2007/2006 فقط[19].

– هناك إشكالية في قدرة إستيعاب الطلبة وكذا نقص التأطير وعدم التكفل اللائق بالخريجين خاصة طلبة الدراسات العليا الذين يعاني عدد لا بأس به منهم من مشكلة البطالة والتهميش.

– لا زالت الجامعات تسير بالطرق الكلاسيكية حيث تتفشى بيروقراطية رهيبة مثبطة.

III– شروط ومحفزات ترقية البحث العلمي والتطوير في الجزائر:

من أجل النهوض بواقع البحث العلمي في بلادنا كبقية الدول التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة يتوجب على أصحاب القرار وبالخصوص الوصاية (الوزارة المعنية) القيام بجملة من المراجعات لسياستها الإصلاحية التي شرعت فيها بالفعل وذلك بما يخدم الإقتصاد الوطني ويعيد للجامعة مكانتها وهيبتها المفقودة سواء محليا، عربيا أو دولياً، وكما هو معروف فإن الجامعات التي تتمتع بسمعة ذائعة الصيت إنما تبوأت هذه المكانة بفضل مجموعة من الشروط والمتمثلة فيما يلي:

1–نوعية وعدد أفراد طاقمها المكلفين بالبحث والتطوير العلمي.

2–مدى وفرة وسائل وعتاد البحث العلمي والتقني والقدرة على إدامتها.

3–حجم الأغلفة المالية المخصصة للبحث العلمي والتقني.

4–مدى توافر مناخ علمي ملائم للإبداع والإبتكار.

5–عدد ساعات التدريس الملقاة على عاتق الأساتذة الباحثين في الجامعات ومدى تفرغهم.

6–وجود ظروف مشجعة للأساتذة والباحثين للمشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

7–مدى تواجد نظام من المحفزات لتشجيع الباحثين على الإجتهاد والمنافسة الخلاقة بما يعود عليهم بالمنافع المادية والمعنوية[(20)].

1– القرار السياسي الوطني وأثره في تشجيع البحث العلمي:

من المؤكد بأن قوة الإرادة السياسية هي الدافع الحاسم لتنشيط ودعم البحث العلمي لتطور أي دولة من الدول، ولا شك بأن الدول الغنية والصناعية تعي ذلك جيداً لذلك نجد بأن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي غداة إنتصارهما على ألمانيا النازية سارعتا لإقتسام مجموعة العلماء الذين كانوا تحت تصرف "هتلر" وبطبيعة الحال فإن إكتشافات هائلة وإنجازات رائعة تمت على أيدي هؤلاء العلماء، أما في وقتنا الحاضر فنحن نعلم مدى تأثير التقارير الإستراتيجية التي يعدها المستشارون العلميون لساسة الدول الكبرى في مجالات الإقتصاد، السياسة الدولية، الدفاع، الإعلام ... الخ ولعل أحسن مثال على تأثير القرار السياسي في دفع البحث العلمي في إيجاد حلول سريعة وسيادية هي حادثة إطلاق الإتحاد السوفياتي سابقاً لأول قمر إصطناعي في الفضاء والمسمى "سبوتنيك 1" سنة 1957، إن الحادث المفاجئ دفع الولايات المتحدة بقيادة الرئيس الأمريكي "كنيدي" للإسراع في إنشاء وكالة "ناسا" والتي حققت فيما بعد نجاحات باهرة في الفضاء تمثلت في المشي على سطح القمر، كما ساعدت أمريكا على بسط نفوذها عالميا خاصة في الجانب العسكري والإتصالات والمعلوماتية.

وتهدف الرؤية السياسية البعيدة النظر للإعلاء من شأن العلم والعلماء وتقدير جهودهم وهذا ما هو مفقود حقيقة في بلادنا، كما يتوجب على الدول أن تأخذ بعين الإعتبار بأن إستقرارها مرتبط بمدى شرعيتها ونجاح إقتصادها وإرتفاع مبادلاتها التجارية مع الغير وتحقيقها للأمن الغذائي والصناعي والثقافي، إن هذه الجهود لا يمكنها أن تؤتي ثمارها إلا إذا إرتبطت بالبحوث العلمية الجادة التي تسعى لإيجاد حلول ناجعة للمشكلات التي تعترض التقدم البشري.

كما أن الرؤية السياسية الحكيمة الهادفة لإنجاح البحث العلمي ودفعه للمساهمة في مجالات الإنتاج المختلفة تتطلب من القائمين إرادة صادقة وسياسة عقلانية غير إرتجالية وذلك بوضع مخطط بالغ الأهمية لبناء قاعدة تحتية

صلبة تتمثل في منظومة تعليم جيدة قادرة على تخريج العقول المبدعة وشبكة من المؤسسات الصناعية الفاعلة ومراكز بحث متقدمة جداً وكذا إستراتيجية مدروسة لتمويل البحوث العلمية لأنها تستهلك أموالا كبيرة ومكلفة جداً.

2- الإعلاء من شأن العلماء والباحثين:

إن الإنسان هو الذي صنع الحضارة وهو الذي أخضع حياته لمبدأ التقدم والتطور، وهذا ما دعت إليه الديانات السماوية خاصة الدين الإسلامي كما لا ننسى جهود فلاسفة التنوير في الغرب وزعماء الإصلاح في العالم الإسلامي فيما يتعلق بهذه القضية، كما أننا نرى بأن الشعوب الغربية قد أدركت ومنذ عصور النهضة بأن علمائها ومفكريها يشكلون كنزاً نفيساً لا يستهان به لذلك أعلوا من شأنهم باعتبارهم قيمة معنوية هامة لأنهم يشكلون مفاتيح المعرفة والاكتشافات وهذا ما قامت به الملكة "اليزابيت" ملكة بريطانيا مؤخراً حيث منحت البروفيسور "جون مادوكس" محرر مجلة "Nature" رتبة "Sir" عرفانا بجهوده العلمية، ومن القصص العجيبة والطريفة التي تحدثت عن إيداع فيلسوف الوجودية "جون بول سارتر" السجن بسبب قتله لإحدى صديقاته وعند صدور حكم قضائي يجرمه بالسجن، قام الرئيس الفرنسي السابق الجنرال "شارل ديجول" بإطلاق سراحه وعندما سئل عن السبب الذي دفعه ليتخذ هذا القرار قال "كيف يمكنني أن أسجن عقل فرنسا المفكر" إن هذه الحادثة التي تعتبر كمثال تبين لنا كيف أن المجتمعات الغربية شعوبا وساسة يمجدون العلماء والمفكرين حتى وإن أقدم أحدهم على القيام بأخطاء فادحة، أما في دول العالم المتخلف فإن العكس هو الصحيح فكم من مفكر أعدم أو سجن أو نفي ... الخ، إذن نحن في أمس الحاجة لرعاية وحماية العقول المفكرة لأنها تشكل "قيمة مضافة" لهذا الكون ولن يتحقق هذا إلا إذا سعت الجهات المعنية للتكفل التام بعلمائها وباحثيها وذلك بتحسين وضعياتهم الإقتصادية و الإجتماعية ليتفرغوا للبحث والإبداع والاكتشاف، وكذا الثقة بمجهوداتهم وتكريم المتميزين منهم وإستشارتهم عند إعداد المشاريع التنموية خاصة على المستوى المحلي، وتأسيس مجلس أعلى للباحثين وأساتذة الجامعات على المستوى الوطني للتكفل بانشغالاتهم وإعتبارهم في مصاف أولي الفضل بالإضافة إلى إتاحة الفرص لهم للتكوين والإحتكاك بنظرائهم في الدول المتقدمة.

ويجدر بنا أيضاً الإشارة إلى ضرورة توفير الحرية التامة للقائمين والمشتغلين بالبحث العلمي في بلادنا وتدليل كل العقبات أمام الباحثين سواء كانت مادية أو معنوية أو معرفية أو سياسية ... الخ، وكذا العمل على إبعاد شبح الجماعات الضاغطة عن حرم الجامعة وتوفير الحماية للأستاذ والباحث على حد سواء، لأن عدم توافر هذا الشرط سيدفع لهجرة العقول نحو خارج الوطن أو للدخول في مواجهات هم في غنى عنها، ولعل أحسن دليل على تأثير الجماعات الضاغطة هو مقال الاستغاثة الذي نشره أحد الأساتذة الجامعيين على صفحات جريدة وطنية ليفضح قضية تعرض البحث العلمي لأهواء مثل هذه الجماعات[21].

ويعرف "غاري واطسون" الحرية العلمية في مقدمة كتابه "الإرادة الحرة" "بأنها وضعية يعيشها الإنسان في غياب القيود النابعة من الداخل كالمخاوف والإدمان والعصاب والخضوع لعمليات غسل الدماغ ..." ونجد من أبرز هذه القيود مايلي:

أ- **قيود خارجية** ومنها:

1- عدم توافر مناخ ديمقراطي يسمح بتداول الأفكار وتقديم النقد.

2- وجود سلطة بوليسية قمعية تدفع العلماء للهجرة.

3- التهديد الخارجي (مثل حادثة إغتيال عالم الدرة المصري "يحي المشد" على أيدي عملاء الموساد).

4- سيادة الفكر الخرافي في المجتمع مقابل الفكر العلمي النقدي.

5- مواجهة جماعات المصالح لمجتمع النخبة من أجل الحفاظ على امتيازاتها.

ب- قيود داخلية ومنها:

1- شعور الباحث بالعزلة والإغتراب داخل مجتمعه.

2- تعدد المشاكل الإجتماعية المتمثلة في السكن، العمل، الحماية، الإستقرار الأسري ... الخ.

3- وجود صراع بين الباحثين بسبب إنعدام مناخ الثقة.

4- الإزدراء والإحتقار لجهود الباحثين سواء من الجهات الرسمية أو من المجتمع.

5- هزائم الأمة العربية الإسلامية المتوالية وأثرها على الروح المعنوية للعلماء والباحثين.

3- إرادة المجتمع وأثرها في تبني نتائج البحث العلمي:

إن لإرادة أفراد المجتمع من أجل النهوض بالعلم والمعرفة دوراً حاسماً للغاية، فهدف الأبحاث الجادة يكمن في دراسة المشكلات التي تعترض الأفراد وإيجاد حلول ناجعة لها بما يعود بالفائدة على الشعوب والمجتمعات على حد سواء، لذلك فإن مجتمعنا مطالب ببناء جسر من الثقة بينه وبين مجتمع العلماء والباحثين.

فالثقة في النتائج المحصل عليها من طرف البحوث الميدانية وإحترام توجهات العلم وقواعده المنهجية الصارمة لن يتأتى إلا بإحياء ثقافة إحترام جهود الممارسين للعلم، وتقدير إسهاماتهم والعمل على الإنتفاع بالإكتشافات التي تم التوصل إليها وكذا تعميم الوعي المستنير بالفكر العلمي، لأن شرعية العلم والعلماء الذين يشكلون أقلية داخل المجتمع إنما تستمد من مؤازرة الجماهير للحقائق العلمية وتبنيهم لها في الواقع المعيش[22] كما أن تبني هذه القناعة يجب أن يتجسد في الضمير الجمعي للمجتمع ويترجم ميدانيا في ثقافة وممارسة الأفراد، إننا نعتقد بأن مجتمعا يتداول مثل هذه المقولة الشعبية التي تقول "... تاجر أو هاجر، أو اصنع مثلما صنع ماجر ..." لا يمكن أن يحرز تقدما إلا إذا قام بتنقية موروثه الثقافي الرمزي من مثبطات الإنطلاق الحضاري البناء، لدى يجب إشاعة ثقافة الأمل والثقة في العلم والمعرفة حتى نتجاوز مرحلة الإنبطاح الحضاري الذي تمر به أمتنا العربية الإسلامية، كما أن الإسراع في إيجاد بدائل لنشر الفكر العلمي النقدي و إرجاع الظواهر الإنسانية والطبيعية إلى علاّتها الحقيقية لهو ضرورة ملحة، كما أننا لا نجانب الصواب حين نؤكد بأن مجتمعاتنا لا زالت تتأثر بالأساطير والإشاعات، وتتبنى في كثير من الأحوال الخرافات الحديثة التي تجد لها وللأسف الشديد قبولاً شعبيا، ورواجاً إعلاميا مؤسفاً [23] لهذا فإن رياح الإصلاح يجب أن تشمل جميع مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي تعد جوهر مؤسسات المجتمع المدني الحديث، والتي تعنى بإعداد الفرد بدءا من الأسرة وصولا إلى الجامعات ومراكز صنع القرار لأن هذا العصر هو عصر العلم والتكنولوجيا بإمتياز، وليس عصر الشعوذة والخرافات كما أن توظيف الإطارات وخريجي الجامعات عن طريق إيجاد فرص ملائمة لهم للإندماج في المجتمع سيعيد حتما للأفراد الثقة بفاعلية الدراسة في الجامعات وبكونها ستوفر لهم فرصا أكبر للحصول على وظائف تضمن لهم مستقبلا زاهرا وليس التوجه إلى عالم البطالة الذي أصبح يشكل هاجسا للأفراد والحكام على حد سواء، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد البطالين في الجزائر قد بلغ ثلاثة ملايين بطال بما فيهم خريجي الجامعات[24].

كما أن توفير السبل الكفيلة بتشجيع تفتح الجامعة على المجتمع والعكس لهو خطوة ضرورية لإنجاح مسار العلم وهذا ما هو مفقود عندنا للأسف الشديد، فلحد الساعة لا توجد دراسات معمقة لتفسير الواقع الإجتماعي المحلي والوطني، هذا وإن وجدت فيصعب على الباحث المتخصص الوصول إليها والاستفادة من نتائجها لأسباب عديدة منا لا شفافية واقعنا الإجتماعي وصعوبة تعاون الأفراد مع مراكز البحوث وغياب الإحصائيات الدقيقة وإيلاء الدولة أهمية معتبرة للبحوث الطبيعية على حساب البحوث الإنسانية والإجتماعية رغم وجود ظواهر ومشكلات عويصة مست البلاد وهي تعد من أولويات البحث الاجتماعي، غير أنه وللأسف الشديد لم تولى لها أهمية بالغة مثل ظواهر: الفقر، الإرهاب، الإنتحار التخلف الإجتماعي، البطالة، زيادة معدلات الجريمة، إرتفاع حوادث المرور...[25] إننا ندعو

للإهتمام بالبحوث الإجتماعية الميدانية التي تعد ضرورة حتمية لفهم وتفسير الواقع على غرار ما تقوم به الدول المتقدمة وكذا للإسهام في تقدم وتطور العلوم الأخرى لأنها تكمل بعضها بعضا[26].

4- هجرة الأدمغة وأثرها السلبي على تقدم البحث العلمي:

إن رعاية العلماء والباحثين تتطلب من السلطات وضع حد لهجرة الأدمغة أو ما يسمى إندثار المادة الرمادية والتي يحلو للبعض تسميتها بالذهب الرمادي[27] وينطبق هذا الحال على العقول المبدعة التي تسهر وتتعب من أجل إسعاد البشرية والمساهمة في رقيها، هذا إن إستغلت إستغلالا إيجابياً بالطبع (فقد تنبه رئيس الجمهورية مؤخرا في إحدى خطاباته لهذه الظاهرة التي تشكل أزمة قائمة بذاتها) وتذكر بعض الدراسات مثل تلك التي قام بها الباحث الجزائري "علي الكنز" الذي يعمل كأستاذ لعلم الاجتماع بجامعة "نانت الفرنسية" سنة 2005م اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي بأن هناك أكثر من 70 ألف باحث إفريقي يهجرون بلدانهم الأصلية سنوياً إلى بلدان الشمال المتقدم، كما أكد في دراسته هذه بأن دولا مثل تونس والمغرب ومصر قد استطاعت تطوير البحث في جامعاتها، أما الجزائر فلم تقم لحد الساعة بوثبة علمية للبحث والتطوير وفق الآمال المنشودة منها[28].

إن مشكلة هجرة الأخصائيين والفنيين والباحثين والإطارات تعد من بين أبرز العوائق التي تعترض القيام بنهضة في الجانب العلمي، أما إذا تحدثنا بلغة الأرقام فيمكننا القول بأن 35 % من مجموع الإطارات العربية المتخصصة تعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، إنجلترا، أستراليا وألمانيا، كما أن نسبة زيادة الهجرة السنوية لأمريكا والغرب إنطلاقا من الدول العربية تتراوح ما بين 10%- 15%. وحسب دراسة أقامتها منظمة اليونسكو فإن أكثر الدول العربية التي يهجرها أخصائيوها هي لبنان، سوريا، العراق، مصر، الأردن، الجزائر، المغرب والكارثة الكبرى تظهر بأن 70% من العلماء العرب الذين يسافرون للغرب للدراسة والتخصص في بعض العلوم لا يعودون لبلدانهم الأصلية مجدداً[29] أما عن الجزائر فحدث ولا حرج، وحسب الدراسات التي عرضت بمناسبة ملتقى نظمه المجلس الشعبي الوطني في السنوات الأخيرة حول موضوع هجرة الإطارات الجزائرية فإن هناك ما يربو عن 4000 عالم وأكثر من بين 40 ألف فني متخصص هاجروا من الجزائر للخارج، ولعل أبرز دليل على أن الكفاءات الجزائرية تحظى بالتقدير والنجاح في الخارج هو نموذج البروفيسور "رفيق إلياس زرهوني" الذي عينه الرئيس الأمريكي "جورج ولكر بوش" منذ سنة 2002 على رأس "هيئة المعاهد الوطنية الأمريكية للصحة" التي تبلغ ميزانيتها 28 مليار دولار وتضم 27 مركزا للأبحاث، يعمل بها 18 ألف موظف، وتمول أبحاثا يجريها 218 ألف عالم في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية[30].

5- الصناعة والإستثمار والبحث العلمي:

لقد تطورت البحوث العلمية بفضل سعي الباحثين لإيجاد حياة أفضل ومستقبل أكثر إستقرارا للبشرية قاطبة كما أن الصراع بين الدول الكبرى كالسباق نحو التسلح وغزو الفضاء والحرب الباردة بين القوى العظمى وفرت مناخا ملائما لتطوير البحوث والاكتشافات العلمية، أما في عصرنا هذا الذي يمتاز بأنه عصر المنافسة الاقتصادية والمبني على ثورة الاتصالات والمعلوماتية فقد شجع هو الآخر على التنافس بين الشركات من أجل إفتكاك حصة الأسد في الأسواق العالمية وبهذا فإن الدول التي تنفق بسخاء على البحث العلمي هي بالطبع تلك التي تحصل على نتائج مرضية من الناتج الإقتصادي العالمي، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تنتج 34% من مجمل الأبحاث العلمية والتكنولوجية العالمية وهذا ما مكنها من الاستحواذ على ما نسبه 30 و40% من حصة الإقتصاد العالمي[31] إننا هنا نلاحظ بأن قطاع الصناعة والتكنولوجيا هو مؤشر قوي لقياس تقدم الدول لذلك فهي تسعى دوماً للإهتمام بهما وإيلائهما أهمية معتبرة، غير أنه يلاحظ في الواقع الجزائري غياب رؤية مستقبلية للتعاون بين المؤسسات الإنتاجية ومؤسسات البحث العلمي

كما أنها تفتقد لمراكز بحث خاصة ملحقة بها وينطبق هذا سواء على مؤسسات القطاع العام أو الخاص على عكس المؤسسات الإنتاجية في الدول المتقدمة.

كما أن إستثمار المؤسسات الصناعية في الجانب العلمي لهو غاية ملحة ولن يتأتى ذلك إلا إذا اقتنع المعنيون بالأمر بذلك، وقامت السلطات بسن قوانين إلزامية تدفع بهذا القطاع للتعاون مع مراكز البحوث والتطوير الوطنية والثقة بمقدرة الباحثين الجزائريين على إيجاد حلول ناجعة للمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات لأنهم هم الوحيدون القادرون على فهم الخصوصيات المحلية.

6- تمويل البحث العلمي:

إن تمويل البحث العلمي يشكل إحدى أهم التحديات التي تواجه المشتغلين بتطوير البحوث عالمياً، لدى فإنه يتوجب على المعنيين وضع إستراتيجية بعيدة المدى للإستفادة من مدخلات الإنفاق على البحث ومخرجاته المتمثلة في نوعية الحلول وقدرتها على القضاء جذريا على الإنسدادات التي أحدثتها المشكلات التي تظهر بين الفينة والأخرى، حيث نجد أن المشكل المطروح وبإلحاح يتمثل في حجم المخصصات المالية للبحث العلمي الملحق بوزارة التعليم العالي، لأن مسألة تمويل الدراسات العليا تشكل مثار جدل وموضوع بحث لدى المهتمين بقضايا التمويل المالي(32) أما إذا تناولنا موضوع تمويل البحث العلمي فالقضية قد تكون حرجة للغاية لأن معدل إنفاق الدول العربية لا يتعدى 0.2% حسب الإحصائيات المتداولة والجزائر ليست أحسن حالا بالطبع من بقية الدول العربية.

وعلى كل يمكن القول بأن القطاعات التي يعهد إليها بتمويل البحث حالياً تتمثل فيمايلي:

- الدولة التي تعتبر الممول الوحيد للبحث العلمي لحد الساعة في إطار الجامعات والمراكز الملحقة بها.
- المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وهيئاتها كاليونسكو.
- الشراكة العلمية بين جامعات الجزائر والدول الأخرى.
- المنظمات غير الحكومية بالرغم من أن نشاطها في هذا الجانب محدود للغاية.

وفيما يخص القطاعات الغائبة والتي يأمل إشراكها في تمويل البحث العلمي مستقبلا فهي كالتالي:

- القطاع العام مثل المؤسسات الصناعية والجماعات المحلية.
- القطاع الخاص الذي بقي خارج دائرة الإهتمام رغم توسع نشاطاته على المستوى الوطني وفي ميادين مختلفة.
- قطاع الأوقاف الذي تم تغييبه تماماً للإسهام في حل هذه المشكلة رغم دوره المشرف سابقاً.

7- هيكلة الجامعات بما يتماشى مع متطلبات القرن الواحد والعشرون:

إن هذه النقطة مهمة جداً لأن الجامعة الجزائرية في وضع سيئ وهذه حقيقة مؤلمة كما أنها لا تخفى على الداني والقاصي لأنها تحولت من مركز ريادي يقود المجتمع في السابق إلى تابع لا حول له ولا قوة، بحيث تغير دورها من مصدرة للقيم الإجتماعية وقيم العلم والمعرفة والثقافة إلى ساحة يعيث فيها كل من هب ودب فسادا، كما تغيرت نظرة المجتمع لأهل العلم والمعرفة من نظرة تقدير وإحترام إلى نظرة دونية(33) لدى فإن إنقاذ الجامعة مما آلت إليه أصبح أكثر من ضرورة حتى نعيد لهذا الصرح العلمي كرامته المهدورة، حيث أننا نعتقد بأن هذه المقترحات ستسهم في تحسين واقع الجامعات وتتمثل في النقاط التالية:

1- إعادة إصلاح الجامعة بما يتماشى مع روح العصر وينسجم مع قيم الأصالة والخصوصيات الوطنية.
2- إشاعة مناخ علمي خلاق في هذه البيئة من أجل إحياء العلوم والمعارف.
3- إصلاح المقررات الدراسية الجامعية بما يتلائم مع عصر التكنولوجيا والمعلوماتية.

4- إعادة النظر في المنظومة التربوية بصفة خاصة لأنها مسئولة عن تخريج الأجيال وإنتاج ما يسمى "بالكتلة الحرجة" من المشتغلين بالبحث العلمي.

5- محاربة البيروقراطية الإدارية المتفشية داخل الجامعات.

6- إستحداث أكاديمية وطنية للسهر على تطوير الأبحاث واستشراف المستقبل العلمي.

7- التركيز على تطوير العلوم والبحوث الأساسية أولا ثم التطبيقية ثانياً.

8- توفير الكتب والمجلات العلمية والدراسات اللازمة لإثراء مكتبات البحث والرصيد المعرفي للباحثين.

9- الربط بين العلوم الإنسانية الاجتماعية والطبيعية وعدم الفصل بينهما.

10-بناء شبكة معلوماتية وطنية تكون بمثابة بنك معلومات وقاعدة بيانات ضخمة توضع تحت تصرف الباحثين.

11-توفير الإمكانيات اللازمة للحد من هجرة الأدمغة والكفاءات التي شكلت نزيفاً خطيراً من مؤسسات البحث العلمي.

12-إنتهاج سياسة تثمين الأبحاث العلمية حسب أصالتها وجدتها وكذا مكافئة أصحابها وربط نتائجها بمتطلبات السوق والمجتمع.

13-إحصاء الرسائل والأطروحات الجامعية والإستفادة من النتائج التي توصلت إليها، وكذا نشرها للعامة والمتخصصين.

14-القيام بحركة ترجمة كبيرة وشاملة لأهم المؤلفات العالمية.

الخاتمة:

لقد سعيت من خلال هذا البحث لتناول مسألة هامة للغاية تتمثل في السبل الصحيحة للنهوض بالبحث العلمي والمعرفة في بلادنا وقد إستعنت بما توفر لي من إحصائيات للتدليل على الوضعية الحرجة و المقلقة التي تتواجد بها الجامعة و البحث العلمي سواء عربياً أو وطنياً مع الإشارة لشبه وجود إحصائيات ومعطيات حول هذا الموضوع في الجزائر، كما أعتقد بأن نهضة دولة ما إنما تتأسس وفق أربعة معايير تتمثل في: شرعية سلطتها السياسية، و إستقلالية هيئاتها القضائية، ومدى سلامة مجتمعها المدني وتماسكه، وكذا قوة حضور وتأثير جامعاتها ومؤسساتها البحثية.

إن شروع الوصاية في مراجعة خطط إصلاح الجامعة بالتشاور مع كل الفاعلين في المجتمع العلمي لهو ضرورة ملحة للإعلاء من مكانة العلم والعلماء الجزائريين وذلك بتأسيس أكاديمية جزائرية للإشراف على ترقية البحث العلمي في بلادنا، وإصلاح المنظومة التربوية وتأسيس مدارس عليا للإهتمام بالمتفوقين وإيجاد مصادر مستديمة لتمويل البحوث الميدانية وربط مؤسسات الإنتاج بمراكز البحث وتنسيق جهود باحثي الجزائر مع أشقائهم العرب لأن مصير الشعوب والدول العربية يقع في خانة واحدة.

وفي الأخير يمكننا القول بأن هناك نماذج يمكننا الاحتذاء بها في مسيرة النهضة والتنمية الشاملة للحاق بركب الدول المصنعة ولنا في تجربة ماليزيا المسلمة بقيادة الدكتور "مهاتير محمد" لعبرة، فقد ركز في برنامجه النهضوي على إصلاح المنظومة التربوية لبلاده والإستثمار في طاقات الموارد البشرية حيث لم تمض سوى عشر سنوات حتى إنخرطت ماليزيا في نادي النمور الأسيوية التي أصبح اليوم يحسب لها ألف حساب، وهكذا فإن نداء الإصلاح أصبح يفرض نفسه بقوة وفي كل المناسبات، هذا لأن الأجيال الشابة تتمنى أن تعيش في أوطان متطورة تسود فيها الحرية والكرامة والتقدم والازدهار على غرار الشعوب الأخرى.

إننا نعتقد بأن الأمل والعلم والعمل يشكلون عناصر ضرورية للتطلع لمستقبل أكثر أمنا ورقياً، كما أن التخطيط لغد مشرق يعيد للأفراد كرامتهم وللأوطان عزها وللأمة وثبتها الحضارية لهو أمنية كل من يعتز بأمته ودينه وصدق من قال "...إن غدا لناظره قريب ...

المراجع المعتمدة:

(1)- يوسف ثمار "الجامعة الجزائرية ذلك الطرف المجهول" جريدة الأحرار الثقافي، العدد 13، جوان-جويلية الجزائر، 2006، ص13.

(2)- تعتقد بعض المصادر التاريخية بأن جامعة القرويين هي أقدم جامعة في تاريخ البشرية، تم إنشائها مع الفتح الإسلامي لبلاد المغرب الأقصى سنة 245هـ/859م في مدينة فاس المغربية على يد السيدة فاطمة بنت محمد الفهري إنتسب إليها سيلفستر الثاني (غربرت دورباك) الذي شغل منصب البابا من سنة 999 إلى 1003م والفيلسوف والطبيب اليهودي موسى بن ميمون كما درس فيها إبن عربي وإبن البنا أشهر رياضي في عصره وإبن خلدون ولسان الدين إبن الخطيب وآخرون. لمزيد من التفاصيل أنظر: www.ar/wikipidia.org

(3)- http://arabic.cnn.com/2004/scitehttp://bawazir.com/Abbasid-caliphate/almustanssiriyah

(4)- إبن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دت، دط، مج 15/ج2، ص114.

(5)- أسرة التحرير "البحث العلمي ما له وما عليه "مجلة الخفجي، العدد5، أكتوبر- نوفمبر، الملكة العربية السعودية 1996، ص52.

(6)- Maison Larousse, Dictionnaire de Français, ed Larousse, France, s.ed, 2003, p 416

(7)- أحمد مغربي "الانترنيت جذور الفكرة وطموح الدور" مجلة منبر الحوار، العدد 37، منشورات الفلاح للنشر والتوزيع، لبنان، 1999، ص ص: 119- 120.

(8)- وليد الشوبكي "محركات رقمية وبليونيرات شبان "مجلة العربي العلمي، العدد 03، أوت 2005، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، ص 04.

(9)- فوزي العكش، البحث العلمي، دائرة المطبوعات للنشر، العين- الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص 14.

(10)- سليمان إبراهيم العسكري "مثلث عربي بلا أضلاع" مجلة العربي الكويتية، العدد 566، جانفي، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، 2006، ص 10.

(11)- فيصل يونس"في العلوم الاجتماعية أكثر من أزمة" مجلة العربي الكويتية، العدد 568، مارس، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، 2006، ص 148.

(12)- رابح بودبابة "العلوم الإنسانية والاجتماعية والبحث العلمي"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 07، نوفمبر إصدارات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2006، ص 235.

(13)- محمد خالد"التكوين والبحث السوسيولوجي"، مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، العدد01، 2000 إصدارات قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ص 14.

(14)- محمد قويدري، واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، من تنظيم كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، بتاريخ: 09-2004/03/10، ص 17.

(15)- أنظر العدد 62 من الجريدة الرسمية لسنة 1998، المتضمنة للقانون رقم 11/98 الصادر بتاريخ 1998/08/22.

(16)- محمد قويدري، مرجع سابق، ص 17.

(17)- نفس المرجع، ص 18.

(18)- نفس المرجع ص 18.

(19)- عبد الرزاق طاهير، "مؤسسات التعليم العالي تحيل الإطارات إلى سوق البطالة" جريدة الأحرار الثقافي، مرجع سابق، ص13.

(20)- ميسون مارديني،"واقع البحث العلمي في الوطن العربي"، مجلة الخفجي، العدد 04، سبتمبر/أكتوبر، المملكة العربية السعودية، 1997، ص16.

(21)- عمر صدوق"البحث العلمي.. والجماعات الضاغطة"، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 422، من 2007/04/06/03/31، ص 26.

(22)- هادي نعمان الهيتي "الوعي بالعلم ضرورة ثقافية"، مجلة العربي الكويتية، العدد 580، مارس، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، 2007، ص 18.

(23)- عبد المحسن صالح، الإنسان الحائر بين العلم والخرافة، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 235، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط2، الكويت، 1998م، ص 09.

(24)- عبد الرزاق طاهير، مرجع سابق، ص 13.

(25)- حسب آخر الإحصائيات صنفت الجزائر الأولى عربيا والرابعة عالميا في حوادث المرور أو ما يسمى بإرهاب الطرقات.

(26)- مصطفى ماضي- سعيد سبعون، في مقدمة لكتاب مترجم لـــ موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية، دار القصبة للنشر، الجزائر، دط، 2004، ص 05.

(27)- هناك ما يسمى بالذهب الأسود (النفط) والذهب الأخضر (الغذاء خاصة القمح) والرمادي (الذي يمثل العقول المنتجة للفكر).

(28)- م.بوزانة "70ألف باحث إفريقي يهجرون سنوياً بلدانهم"، جريدة الخبر اليومي، العدد 4361، الصادرة بتاريخ 2005/04/12، ص 14.

(29)- رابح بودبابة، مرجع سابق، ص 244، نقلا عن عادل عوض وآخرون، البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص 47.

(30)- باربرة جي كوليتن "إلياس زرهوني عالم عربي يقود مسيرة أمريكا الطبية" تر:أحمد بلح، مجلة العربي العلمي العدد 20، جانفي 2007، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، ص 24.

(31)- محمد سليمان العسكري، مرجع سابق، ص ص 10- 11.

(32)- Abdelkrim BENARB «Le Financement de l'Enseignement Supérieur en Algérie quels choix pour le 21éme siècle?» Revue d'Etudes en Sciences Humaines et Sociales, N 06, 2004/2005, Publications de la Faculté des Sciences Humaines et sociales, Université d' Alger, p 25.

(33)- علي قسايسية، "مؤشرات مستقبل مأساوي"، جريدة الأحرار الثقافي، مرجع سابق، ص 15.